ملامح صورة "وردية"... لا تزال بلون الدم!

محمد جابر الأنصاري *

■ هذه محاولة لاستجماع شتات صورة تلوح بعيداً في الأفق، بما يتعدى كل خرائط الطرق... صورة تختلط فيها أحلام الورد... ببقع الدم، وكل أملنا أن يغلب أمل الورد على واقع الدم، إذا عاد من يسقونه إلى صوابهم، وتركوا البناء للقادرين عليه.

نبدأ بالزاوية العراقية من الصورة: يبدو أن الكومبيوتر العسكري الأميركي في البنتاغون كان أكثر دقة وفاعلية من الكومبيوتر الأميركي المدني في وزارة الخارجية... هذا ما توحي به ظواهر الأشياء في أقل تقدير، في ما يتعلق بالتعامل الأميركي مع العراق، فبعد «الحسم» العسكري الأميركي المذهل بإسقاط نظام صدام حسين، وكفاءة التعامل مع مفاجآت الساحة العسكرية العراقية على الجبهة الجنوبية والوسطى - قبل الوصول إلى بغداد - تحول «الأرنب» العسكري الأميركي الماهر في عدوه إلى «سلحفاة» مدنية بطيئة وتفتقر إلى الحنكة والفطنة، الأمر الذي اضطر «البيت الأبيض» إلى تبديل رأسها من دون كبير جدوى. لقد ذهبت «السكرة» وجاءت الفكرة، ولم ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر، كما يقول أهل الشام ولبنان... جنبهم الله شر ما حدث في جوارهم!

وبدايات المأزق الأميركي في العراق إذا كانت واضحة بتعثر ايجاد إدارة مدنية قادرة والتأخر في استحقاق تشكيل حكومة عراقية، فإن أخطر ما في هذا المأزق - حتى الآن - أعمال القتل اليومي الذي يتعرض له الجنود الأميركيون، وحوادث التفجير والتخريب التي تطال آلياتهم وصولاً إلى أنابيب النفط والغاز التي أظهروا أشد الحرص عليها منذ اليوم الأول لحملتهم العسكرية... وأبشع ما يمكن أن يحدث للسيكولوجيا الأميركية عودة الجنود جثثاً إلى بيوتهم.

من الصعب التنبؤ بما سيحدث بعد هذا، وربما تمكنت الولايات المتحدة من ترتيب شؤونها وشؤون البيت العراقي حسب رؤيتها، وثمة بعض المؤشرات بهذا الاتجاه، وإن لم يكن في وضوح المشكلات التي تواجهها عسكرياً ومدنياً حتى الآن، إلا أنه ينبغي عدم التقليل من الخطوات التمهيدية التي يتخذها الأميركيون بهذا الصدد.

وهناك توقعات عن قرب تشكيل حكومة عراقية بأسماء بدأت تُطرح علناً، وربما عوّض تشكيلها بعض الشيء عن انفراد الرئيس المدني الأميركي للعراق، بول بريمر، بتمثيل هذا البلد العربي المحتل في المؤتمر الاقتصادي الدولي في الأردن بمفرده، ومن دون اصطحاب أي عراقيين حتى ولو كانوا بعيدين عن السياسة.

إلا أن اللافت للنظر صدور إشارات من الأمين العام لجامعة الدول العربية بالاستعداد للنظر في مشاركة قوات عربية في حفظ الاستقرار في العراق تحت الاحتلال، وفي إطار القرار الدولي، بعد أن كانت لهجة الأمانة العامة للجامعة حتى وقت قريب ضد هذا الاحتلال بصفة مبدئية. وبلا شك فإن أظهار استعداد الجامعة للبحث في ارسال قوات عربية إلى العراق، ولو لحفظ الأمن، أفضل من الغياب العربي التام عن الساحة العراقية في وقت يسارع فيه الآخرون إلى كسب المواقع وتسجيل النقاط في هذه الساحة، والعرب غائبون عنها، أمام واقع يفرض نفسه لغير صالحهم.

وإذا ما تشكلت حكومة عراقية في وقت قريب، وطلبت مشاركات عربية في قوات حفظ الاستقرار التي تاهب لها الأوروبيون من بولندا إلى ايطاليا، فربما مثّل ذلك الفرصة المناسبة لإنهاء هذا «الغياب» العربي الشامل عن العراق - عدا عناصر «المتطوعين» العرب في الخندق المضاد! - خصوصاً أن دولاً عربية مجاورة في الخليج وأخرى ليست في الجوار على استعداد لإرسال قواتها إلى مناطق عراقية يشعر فيها سكانها العراقيون بانتماء أو ألفة نحو مثل هذه القوات ذات الاصول المشتركة معهم. وليس سراً أن البحرين، التي يرأس ملكها الدورة الحالية للقمة العربية، عملت من أجل الإسهام العربي في مستقبل العراق الجديد بكل السبل الممكنة.

وعندما نتحدث عن «عودة عربية» من نوع ما إلى العراق، فلا بد من التوقف عند مسألة في غاية الخطورة قد تمس ليس مصير العراق، بل مصير الكثيرين من العرب في أقطار أخرى مماثلة...

هذه المسألة هي «مسألة الفيديرالية» في العراق الجديد. إن الفيديرالية الوحيدة المأمونة هي «الفيديرالية الثنائية» بين المنطقتين العربية والكردية. أما الانجراف في فيديرالية ثلاثية تقسم العراق العربي تقسيماً مذهبياً بين جنوب ووسط - بالإضافة إلى الشمال الكردي - فسيكون وخيم العواقب على مستقبل المنطقة العربية كلها، إذ أن الحدود «الفاصلة» بين مواطني جنوب العراق ووسطه لا يمكن أن تعتمد عملياً إلا الفوارق الطائفية المنافية لروح الانصهار الوطني.

في ضوء هذه المؤشرات العراقية على شاشة الكومبيوتر الأميركي، بالإضافة إلى نبض الساحة العربية، ربما كان من المفيد تكبير زاوية المقاربة لرؤية طبيعة التوجهات القريبة المقبلة على ساحة الشرق الأوسط بأكمله، ذلك أن هذا التعثر والتباطؤ في العراق ينبغي أن يكون - مع تجارب عربية سابقة منذ كامب ديفيد الأول عام ١٩٧٩ - بمثابة جرس تنبيه لشعوب المنطقة ودولها وجميع من يهمهم أمرها، كي يكون سقف الآمال والتوقعات قريباً من أرضية الواقع وتضاريسه الملموسة، خصوصاً في ما يتعلق بأمرين أساسيين:

أولاً، احتمالات السلام والتسوية الشاملة في المنطقة وقيام الدولة الفلسطينية الموعودة عام ٢٠٠٥، بموازاة تفجر العنف الدموي والعنف المضاد في ضوء سياسة حكومة شارون التي يشك الكثيرون في صدقيتها السلمية، حيث التسابق اللاهث بين الرهانين سيعيد المنطقة إلى حال «اللاسلم واللاحرب» التي فرخت الكثير من أفاعي السوء.

ثانياً، تحقق وعود الازدهار الاقتصادي لشعوب المنطقة، خصوصاً في دولها المعنية بمسيرة السلام والتعاون مع الولايات المتحدة في مجال التجارة الحرة وما ينتظر أن تجلبه من استثمارات سيعتمد مردودها الايجابي على تحقق السلام أولاً، مع استعداد دول المنطقة ديموقراطياً وليبرالياً للإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لاستيعاب هذه الاستثمارات المنتظرة، ثم توزيع مردودها بشكل قريب من المنطق والعدل على مختلف الفئات الاجتماعية، وعلى الأخص ذات الاحتياجات الملحة منها. وهي عملية حساسة ودقيقة، إن كانت تعتمد على صدق النيات الأميركية والدولية - والإسرائيلية أولاً وأخيراً - فإنها ستعتمد بدرجة أكبر في النهاية على مدى قابلية أنظمة المنطقة ومجتمعاتها بتركيبتها المعروفة لتمثّل هذه النظم الليبرالية وآلياتها الاقتصادية التي تتطلب درجة من نمو المجتمع المدني ومؤسساته.

ولعله من المفيد انعاش الذاكرة العامة في المنطقة بأن توقعات الرخاء والازدهار، بعد معاهدة الصلح المصرية مع إسرائيل التي أبرمها الرئيس المصري السابق أنور السادات عام ١٩٧٩ وكذلك بعد معاهدة الصلح الأردنية في وادي عربة - لم يكن سقفها قريباً من أرضية الوقائع التي تبدت بعد ذلك في مجال التعامل الاقتصادي العربي مع اسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذي ولّد قدراً غير قليل من خيبات الأمل العامة حيال هذه التوقعات... فهل ستكون التوقعات الجديدة التي سمعناها أخيراً في المؤتمر الاقتصادي الدولي وغيره افضل من سابقتها؟ هذه مسألة تجب مقاربتها ومعالجتها بحذر لئلا يعيد التاريخ القريب نفسه.

ويأتي رفض ولي عهد البحرين لطلبات وزير الخارجية الاسرائيلي أثناء لقائه به على هامش ذلك المؤتمر، بشأن بدء التعامل قبل تحقيق السلام، معبراً عن هذا التحسب العربي لطبيعة التطورات المقبلة. فالسلام أولاً ثم يأتي التعامل العادي بعد تحقيقه، خصوصاً بالنسبة إلى دول عربية بعيدة عن ساحة المواجهة مع اسرائيل وغير مضطرة لمثل ذلك اللهم إلا لحسابات لا تخضع لمنطق التنسيق المشترك الذي يمثل اليوم الحد الأدنى من الموقف العربي في مسيرة السلام والذي لا بد ان يتفادى أي «تهميش» اسرائيلي للقضية الاساسية وهي قضية فلسطين، كما أوضح ولي العهد البحريني، الذي تضمنت كلمته في المؤتمر الاقتصادي مصارحة للعرب الاميركيين والاسرائيليين من المفيد للجميع التعامل بها على أرضية الواقع.

وأخيراً، فإنه من الأهمية بمكان ان يعرف العرب كيف يميزون ويفكون الاشتباك بين اعتبارات العمل «المرحلي» المعبر عن واقع الضعف وطبيعة الضغوط التي يتعرضون لها، وبين اعتبارات الإعداد التاريخي في ضوء ثوابتهم وحقوقهم ومشاعرهم القومية العميقة... ان أخطر من الخطر الذي يتعرضون له اليوم ان تستمر «الحرب الاهلية» في وجدانهم وحياتهم بين المرحلي والتاريخي لأنهم سيخسرون الاثنين!

وعندها سيفقد الورد لونه لصالح الدم، وسنخسر من جديد أعماراً وأجيالاً اخرى في رهان البناء.

* مفكر من البحرين.

منظمة "مجاهدين خلق ايران" وخيارات ما بعد حرب العراق

وليد محمود عبدالناصر *

■ لا شك ان انتهاء الحرب الاميركية - البريطانية على العراق شكل منعطفاً مهماً في مسيرة منظمة «مجاهدين خلق» الايرانية، فهي نشأت قبل نحو اربعة عقود لتجسد حينذاك منظومة فكرية متكاملة سميت في التاريخ السياسي الايراني «الحركة الاسلامية التقدمية»، وكانت للمنظمة اساساً مرجعية ايديولوجية ممثلة بالراحلين الدكتور علي شريعتي (توفي في حزيران/ يونيو ١٩٧٧) وآية الله طلقاني (توفي في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩) بالاضافة الى بعض قادة المنظمة ومؤسسيها الاوائل مثل محسن رضائي وقائدها الحالي مسعود رجوي.

ولا تأتي اهمية انتهاء الحرب في العراق بالنسبة الى «مجاهدين خلق» من فراغ. فبعد اقل من عامين على مواجهات الشوارع الدموية التي دارت في المدن الايرانية في حزيران ١٩٨١ بين انصار المنظمة وانصار الحزب الجمهوري الاسلامي - المدعوم من آية الله الخميني حينذاك - وتحول المنظمة بعدها الى العمل السري ثم هرب قيادتها الى فرنسا، عقد رجوي معاهدة سلام مع طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته ايام الحرب بين العراق وايران. ووقع رجوي على تلك المعاهدة بصفته رئيساً لما سمي بـ«الجمهورية الايرانية الديموقراطية الاسلامية» وهي تسمية بديلة من «الجمهورية الاسلامية الايرانية» تبناها «المجلس الوطني للمقاومة» وهو بدوره تجمع لتنظيمات المعارضة الايرانية في الخارج قادته منظمة «مجاهدين خلق».

فتحت معاهدة السلام تلك الباب على مصراعيه امام الحكومة الايرانية لتتهم «مجاهدين خلق» بالعمالة للعراق، العدو الذي كان في حال حرب مع ايران. لم تمر سوى سنوات قليلة - تعززت خلالها العلاقات بين العراق والمنظمة - حتى اضطرت قيادة المنظمة للجوء الى العراق بعدما ضاق الخناق عليها بشكل متزايد في فرنسا واوروبا. وكان انتقال رجوي الى العراق نقطة تحول نوعية في تاريخ «مجاهدين خلق».

على الصعيد السياسي، بدا ان المنظمة رهنت مصيرها بمصير نظام صدام حسين، وتصاعدت اتهامات طهران لها بالعمالة للعراق. وعلى الصعيد العسكري، كان هذا الانتقال فرصة تاريخية للمنظمة لوجود كوادرها المسلحة في مكان له حدود مشتركة مع ايران ويسمح بانطلاق عمليات مسلحة ضد اهداف داخل ايران موجهة من «الجيش الوطني للمقاومة» الذي اعتبر الذراع العسكرية لـ«مجاهدين خلق» وكان ينضم اليه اتباع من الخارج او من الهاربين من داخل ايران. وعلى الصعيد العقائدي، اتاح انتقال المنظمة الى العراق الذي خصص لها منطقة كاملة في محافظة ديالا للاقامة في شبه عزلة عن الشعب والدولة في العراق، امكان تحويل اعضاء المنظمة من رجال ونساء الى حال اقرب للمجندين الذين يخضعون ليس فقط لتدريب عسكري وانما ايضاً لتثقيف عقائدي وسياسي اعتادته المنظمة منذ نشأتها.

خلال الحرب العراقية - الإيرانية عمد العراق في مراحل الى اظهار ان عناصر «مجاهدين خلق» تقاتل مع الجيش العراقي، ربما لحفظ حق الحركة في جزء من «كعكة» حكم ايران في حال انتصار العراق في الحرب. وبعد قبول آية الله الخميني قرار وقف اطلاق النار عام ١٩٨٨، تصور البعض لفترة ان المنظمة قد تدفع الثمن في حال حدوث أي تسوية نهائية بين بغداد وطهران، بأن يأتي تبادل تسليم او على الاقل تبادل طرد بين الجانبين: العراق يسلم او يطرد قيادات وعناصر منظمة «مجاهدين خلق» من اراضيه، وايران تسلم او تطرد قيادات وعناصر «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق» الذي استضافته لسنوات طويلة. وتجددت هذه المخاوف كلما تجددت محاولات للتقارب وانهاء الخلافات العالقة بين حكومتي البلدين. وكان مطلب الطرد او التسليم المشار هو احد عوائق التوصل الى تسوية شاملة بين الحكومتين على رغم فترات المد والجزر في علاقاتهما.

وعندما حدث الغزو العراقي للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠ ثم حرب تحرير الكويت في شباط (فبراير) ١٩٩١ وما تلا ذلك من تداعيات، لزمت قيادة «مجاهدين خلق» في العراق الصمت فيما راحت مكاتبها في الخارج تؤكد ان المنظمة مستضافة في العراق لكنها لا تشارك النظام العراقي سياساته، وانها كانت محايدة في أزمة الكويت ولم تشارك في عمليات عسكرية الى جانب الجيش العراقي او حتى للدفاع عن الاراضي العراقية طالما لم تتعرض معسكرات الحركة وقواعدها لاي اعتداء. وبالفعل نجحت المنظمة في تجاوز الازمة وتعلمت الدرس فبدأت تنوع اماكن وجود قياداتها وكوادرها - غير العسكرية - خارج العراق، خصوصاً بعد اعتماد مبدأ القيادة الثنائية لـ«مجاهدين خلق» و«المجلس الوطني للمقاومة» من جانب مسعود رجوي وزوجته الجديدة مريم رجوي وانتقال الاخيرة الى اوروبا متجندة لقضية منظمتها والتبشير بفكرها كبديل للنظام الموجود في طهران، واستقرارها في نهاية المطاف في فرنسا التي سبق ان استقر فيها الخميني عام ١٩٧٨ عندما جاءها مطروداً من العراق.

واستمرت مواقع «الجيش الوطني للمقاومة» طوال تلك السنوات وما بعدها تتعرض لهجمات اكثرها في شكل عمليات سرية والقليل منها كان معلناً وتتبناه رسمياً الحكومة الايرانية، وكان بعضها رداً على هجمات تتهم طهران «مجاهدين خلق» بالقيام بها، سواء داخل الاراضي الايرانية او خارجها، باغتيالات لمسؤولين او بهجمات على قوات للشرطة او الجيش او الحرس الثوري او متطوعي «الباسيج»، او بهجمات على مؤسسات حيوية في ايران مثل انابيب النفط والمحاكم وغيرها. وكثيراً ما انكرت المنظمة مسؤولياتها عن بعض هذه العمليات، خصوصاً تلك التي كانت تحمل شبهة عمليات ارهابية. وجاء ذلك خصوصاً بعدما وضعت الادارة الاميركية المنظمة على قائمة المنظمات الارهابية فيما حرصت المنظمة على تغيير موقف الادارة منها وتعبئة الدعم لها في صفوف الكونغرس الاميركي. وادخلت بعض التغيير على برنامجها الفكري والسياسي، وطرحت نفسها بديلاً اسلامياً ديموقراطياً تحديثياً معتدلاً.

وعندما جاءت الحرب الاخيرة على العراق، ادركت قيادة المنظمة انها النهاية للحكم العراقي، وتحسباً لأي تطورات غير مأمونة بالنسبة اليها فإنها اختفت في مكان ما، ويفترض بعض وسائل الاعلام الاميركية ان مسعود رجوي ورفاقه فرّوا في مرحلة مبكرة من الحرب او حتى قبل اندلاعها الى خارج العراق. وعندما بسطت القوات الاميركية سيطرتها على العراق توصل بعض القادة الميدانيين الاميركيين الى شكل من اشكال الهدنة مع «الجيش الوطني للمقاومة». الا ان الادارة الاميركية سرعان ما اعلنت تبرؤها من هذا الاتفاق واكدت استمرار تصنيفها لمنظمة «مجاهدين خلق» كمنظمة ارهابية. وحدث تحول ميداني متزامن لهذا الاعلان السياسي تمثل في العمل على نزع سلاح العناصر المسلحة للمنظمة وتجميعها في مكان واحد. وسبقت ذلك تظاهرات من بعض السكان العراقيين المحليين احتجاجاً على ما سموه سوء المعاملة التي لاقوها طوال سنوات على ايدي عناصر «مجاهدين خلق» في مناطقهم، أو نتيجة تعرضهم احياناً لهجمات صاروخية او جوية ايرانية على قواعد «مجاهدين خلق» القريبة منهم.

لم تقف التطورات السريعة عند هذا الحد، اذ سارع الاتحاد الاوروبي الى البحث في وضع «مجاهدين خلق» على قائمته للمنظمات الارهابية، وخطت فرنسا خطوة اكثر تقدماً عندما اقدمت على اعتقال مريم رجوي و١٦ من رفاقها واتهمت المنظمة بالتحضير لعمليات «ارهابية» ضد اهداف ايرانية، مستغلة حال التعبئة الدولية ضد ايران في اعقاب نشر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عدم تعاون ايران معها بشكل كامل في ما يتعلق بمنشآتها النووية، والاتهامات بأن ايران تؤوي عناصر من تنظيم «القاعدة».

ما هي البدائل المتاحة حالياً امام منظمة «مجاهدين خلق» بعد اكثر من عقدين من المنفى والعمل السري؟

يبدو البديل الاول الاستمرار - مع اختلاف في الدرجة - في الاستراتيجية التي تبنتها المنظمة، أي الرهان على حملة سياسية وإعلامية في الغرب، خصوصاً في الولايات المتحدة، لإظهار أن الحكم الايراني يجسد كل ما هو مرفوض من الغرب: السعي الى اكتساب اسلحة دمار شامل وتطويرها، ايواء الارهابيين ومساعدتهم، محاولة افشال عملية السلام بين العرب والاسرائيليين، تهديد امن اسرائيل والحكومات «المعتدلة» الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج، تهديد امدادات النفط للغرب وغير ذلك... ويكتمل هذا الرهان باعتبار ان الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، هو الطرف القادر على تغيير النظام في ايران. اما الوجه الآخر لهذا الرهان فهو ان على المنظمة ادخال تحولات اكثر جذرية على فكرها واستراتيجية عملها بما يتجاوز كثيراً ما سبق ان قامت به فعلاً، فهي تحتاج الى شيء كل ما يمكن ان يوصم بالشمولية او اليسارية لتكسب ثقة الاميركيين والغرب وتقنعهم بأنهم بديل يمكن ان يعتمدوا عليه في ايران، لكنها مهمة ليست سهلة على المنظمة ولا هي مضمونة من جانب الاميركيين والغربيين، خصوصاً في ضوء استمرار اتهامها بالارهاب واعتقال قادتها.

اما البديل الثاني فيتمثل في رهان «مجاهدين خلق» على الوضع الداخلي في ايران، في ضوء الاحتجاجات الاخيرة للطلاب وهتافاتهم ضد المرشد خامنئي ومطالبتهم بالتغيير. وفي هذه الحال على المنظمة تعزيز وجودها والسعي الى اعادة بناء شبكة كوادرها وأنصارها في الداخل الايراني، ربما اعتماداً على بقية رصيد لها في صفوف بعض قطاعات الشعب الايراني - وإن تعرض هذا الرصيد لبعض التآكل - لكن الامر يتطلب ايضاً مراجعة للفكر واستراتيجية العمل لتتواءما مع معطيات الواقع الداخلي ومع مطالب الفئات الاجتماعية الاكثر نشاطاً وفاعلية في ايران اليوم.

ويكمن البديل الثالث في ان تحاول منظمة «مجاهدين خلق» دخول دائرة النخبة السياسية الايرانية، خصوصاً في سياق التباينات المعروفة داخل السلطة الايرانية. ويختلف هذا البديل عن سابقه في ما هو مطلوب من المنظمة. فإما ان تغير المنظمة توجهاتها تماماً وتعطي أولوية لوحدة وطنية ايرانية، وإما ان تتحالف مع فصيل بعينه داخل السلطة في مواجهة فصائل اخرى. وعلى رغم صعوبة هذا الخيار في ظل رصيد المرارة المتراكم بين السلطة بفصائلها كافة وفقدان الثقة بين الطرفين واعتقاد المنظمة ان الاصلاحيين في صفوف السلطة - وفي مقدمهم الرئيس خاتمي ذاته - يسحبون البساط من تحت اقدامها، فإنه يجب عدم استبعاده، خصوصاً ان هناك سابقة للمنظمة في التفاوض سراً مع رفسنجاني عندما كان الأخير يصنف باعتباره الاكثر براغماتية داخل السلطة الايرانية.

* كاتب وباحث مصري.

مدرسة الحلف

■ تحدي «هيئة الاذاعة البريطانية» (بي بي سي) ضغوط حكومة توني بلير الذي يسعى الى تطويق عاصفة «عراق غيت»، نموذج فريد في قضية ما زالت تعني مصير بلد، بمقدار ارتباطها بصدقية مبررات الحرب، وهذه لا بد ان تصب في النهاية في قناة شرعية الأهداف.

يندر بالطبع، بل ينعدم النموذج العربي المشابه للـ«بي بي سي» في الدفاع عن الحقيقة، أي حقيقة ولو كانت لمصلحة خصم أو عدو. وإذا كان تحدي المحطة علناً رغبة الحكومة البريطانية في احباط أي تحقيق منصف أو معلومات مجردة عن الحجم الواقعي لخطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة التي لم يوجد لها اثر ولا عين بعد اختفاء صدام حسين، ودخول العراق عهد الاحتلال والوصاية... هو مثال على انتقال الانقسام من بين صفوف دول الأطلسي الى «التحالف» ذاته، فالمكيافيللية الانغلوساكسونية هي التي باتت على المحك الصعب.

مكيافيللية بررت بغاياتها حرباً على العراق، لإطاحة نظام لا يستحق الدفاع عنه، لكنها بوسائلها المغلفة بالكذب، تعطي نموذجاً لأدوات ذاك الحلف الانغلوساكسوني الذي يمارس السياسة على طريقة معلم لا يتوقع من التلاميذ إلا الإصغاء، أو مرشد لا ينتظر من الأتباع إلا الرضوخ... وإذا لم يفعلوا جاز له تكفيرهم لأنهم «مارقون».

ما سمع حتى الآن من ضجيج «عراق غيت»، ربما لا يعني الكثير للعراقيين في الداخل، ولا لقوات الاحتلال التي تدفع فاتورته يومياً مزيداً من القتلى والجرحى. لكنه بالتأكيد حجر كبير يصيب شرعية تلك المكيافيللية التي ادعت زوراً الدفاع عن صوت المجتمع الدولي وأمن العالم، وقزمت للمرة الأولى دور الأمم المتحدة الى شاهد زور، بذريعة انقاذ شرعيتها وهيبتها. وبصرف النظر عن قدرة الرئيس جورج بوش على احتواء ضغوط الديموقراطيين في الكونغرس، المطالبين بكشف الحقائق في دهاليز الاستخبارات وعرين الصقور، فالفضيحة تُحكم الحصار اكثر على الحليف توني بلير الذي صدق ترويج الكذب، و«اقتنع» بأن صدام كانَ قادراً على استخدام اسلحة حمراء واخرى صفراء. أما الأول، سيد البيت الأبيض فيواجه المحنة الأكبر التي تقتص من جنوده يومياً في العراق، وهي بالطبع لن تكون في مصلحة رفع اسهمه الانتخابية في الولايات المتحدة.

كل ذلك، بات الآن أقرب الى اليقين، ومعه ظهور رأس جبل الجليد... تساؤلات من نوع ماذا لو اضطر البنتاغون الى سحب قواته من العراق، فيما المفارقة ان انهاء الاحتلال سريعاً سيؤدي الى كارثة، لأن لا بديل جاهزاً لملء الفراغ. وهكذا، يتبين سريعاً، فيما الاحتلال لا يزال في مرحلة «الحضانة»، كم كان الذهاب الى الحرب سهلاً، مقارنة بصنع السلام الذي يريده «التحالف» ايضاً مكيافيللياً.

أما حساب الخسائر فيتمدد من النموذج العراقي الى «الحال» الشرق الأوسطية، حيث اختزل الصراع الى مجرد «عنف»، كما يطاول حتى «الحرب على الارهاب». فـ«مدرسة الحلف» تصنع البدايات، لكن المأزق انها ما زالت تضل الطريق بحلول قسرية عمياء، لا تميز بين الدول والمجتمعات والتنظيمات. أُمّ البدايات مرة اخرى «من ليس معنا فهو ضدنا»، وهو المبدأ ذاته الذي اشتقت منه مستشارة الرئيس الاميركي لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس عبارة «جبهة الرافضين» التي لا تكتمل إلا بصورة العصا.

لعل ورطة بوش وبلير، أياً تكن حظوظهما في الإفلات من «لعنة صدام» المتجسدة في فضيحة الأدلة على برامج التسلح، ورطة للعالم بأسره الذي استسلم سريعاً امام طيش المكيافيللية الجديدة، فأباح لها كل شيء، منذ جرّدت الحملة الكونية على الارهاب، ليتحول مسرحاً لحرائق، كل شبهة فيها تصبح ادانة. والثابت ان ذاك الطيش ما كان ليتفرد ويستفحل لولا معاناة العالم من غياب الزعامات التاريخية، وشيخوخة الأمم المتحدة التي حوّلها الأميركي الى مجرد حاجب في «مدرسة الحلف».

زهير قصيباتي

استيعاب التحولات

■ مصادفة المواعيد جعلت ثلاث دول في منطقة افريقيا الشمالية تخوض انتخابات الرئاسة العام المقبل. وكما أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في موريتانيا دفعت الرئيس معاوية ولد الطايع إلى اجراء تغييرات عدة في حواشي الرئاسة وداخل الجيش والدرك لتعزيز وضعه الانتخابي في مواجهة معارضيه، فإن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة أطاح رئيس وزرائه السابق علي بن فليس من دون أن يتمكن من حيازة دعم «جبهة التحرير» في الانتخابات المقبلة. إلا أن الحزب الحاكم في تونس عرض تمنياته على الرئيس زين العابدين بن علي بأن يترشح لولاية جديدة.

هذا يعني أن أوضاع الرؤساء الثلاثة تتشابه في الإصرار على تجديد الولايات، لكنها تختلف باختلاف الأوضاع السياسية في كل بلد. وقد تكون المفاجأة أن الجزائر وحدها، على رغم حساسية أزمتها، استطاعت في أقل من ١٥ عاماً أن تجرب أربعة رؤساء على الأقل، فيما الوضع يختلف منذ تسلم الرئيسين الموريتاني والتونسي الحكم في بلديهما. والاستثناء في المنطقة المغاربية أن نظام الحكم ملكي في المغرب، وأن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي لا يريد أن يكون رئيساً، لكنه يحتفظ بأكثر من صلاحيات الرئيس.

وحين اتفق القادة المغاربيون على تأسيس الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩ كان في مقدم بنود الاتفاق تحريم ورفض ايواء أي معارضة ضد أي نظام مغاربي، والتزام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ما يعني التسليم مبدئياً بأن التغيير يمكن أن يحدث من الداخل بطرق ديموقراطية، حتى وإن كانت الديموقراطية في أبعادها الأكثر شمولية هي الغائب الرقم واحد، أو أنها في تقدير أقل تشاؤماً في طريقها لأن تتبلور.

تبقى أن الاستحقاقات الرئاسية فرصة سانحة لتحريك الراكد في المعادلات السياسية. واجراء انتخابات أفضل من إحكام السيطرة المطلقة، لكن الفوز بأكثر قليلاً من نسبة الخمسين في المئة أحسن من حيازة الرقم ٩٩ فما فوق. وعلى رغم اختلاف أوضاع القادة العرب، فإن ذلك الرقم الهجين لم ينفع الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في الصمود بنسبة أقل من أصوات الذين زعم أنهم لم يصوتوا لفائدته، إن كانوا وجدوا فعلاً، حسب الطرح الرسمي وقتذاك، لكن استمرار الأنظمة اليوم لم يعد محكوماً بالسيطرة والبطش واسكات الصوت المعارض، وإنما رهن استيعاب التحولات. وأقربها أن تحصين الأنظمة ديموقراطياً عبر سلاسة التداول على السلطة خيار راجح، وان عكس ذلك لا يمكن أن يصمد أمام الزلازل المقبلة.

درس العراق، على رغم تباينه مع واقع أنظمة أخرى عربية أو غير عربية ليس بعيداً، وسيظل إلى فترة أطول سابقة في العلاقات الدولية القابلة للاستنساخ. لكن الانفتاح على المعارضة، داخلية كانت أم خارجية، أفضل من فرضية إلغائها. وفي إمكان الرؤساء المغاربيين في انتخابات السنة المقبلة إثبات أن خيار الديموقراطية سبيل لتثبيت السلطة. وغير بعيد عن المنطقة استطاعت السنغال، المجاورة لجنوب موريتانيا، أن تعكس استيعاب الخيار. وميزة الرئيس عبدو ضيوف الذي أسقطه منافسه عبدو اللاي واد ان في إمكانه أن يتجول بحرية من دون أن يطالب أحد برأسه أو يكون مطلوباً من أي جهة.

محمد الأشهب

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan
رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني
■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٠٣-٨٤٣٤١٠٠
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com